



القواعد العامة لتحديد الدخل الخاضع للضريبة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال

قرار وزاري رقم (134) لسنة 2023

تاریخ الإصدار 29 مايو 2023 - (يعمّل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية)

قرر وزير دولة للشؤون المالية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب، وتعديلاته،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (28) لسنة 2022 بشأن الإجراءات الضريبية،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال،

المادة (1) – التعريف

تكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القرار ذات المعانى المحددة لها في المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 المشار إليه ("قانون ضريبة الشركات")، كما تكون للكلمات والعبارات التالية المعانى المبينة قرین كل منها، ما لم يقضى سياق النص بغير ذلك:

- | | | |
|---------------------------|---|---|
| المعايير المحاسبية | : | المعايير المحاسبية المحددة بقرار صادر من الوزير لأغراض قانون ضريبة الشركات. |
| القواعد المالية | : | مجموعة كاملة من القوائم كما هي محددة وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة من قبل الخاضع للضريبة، وتشمل دون الحصر بيان الدخل، وبيان الدخل الشامل الآخر، والميزانية العمومية، وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفق النقدي. |
| أساس الاستحقاق | : | طريقة محاسبة يقوم بموجبها الخاضع للضريبة بالاعتراف بالدخل عند اكتسابه والنفقات عند تكبدها. |
| المحاسبى | | |
| الأصول المالية | : | الأصول المالية كما يتم تعريفها في المعايير المحاسبية المطبقة من الخاضع للضريبة. |
| الالتزامات المالية | : | الالتزامات المالية كما يتم تعريفها في المعايير المحاسبية المطبقة من الخاضع للضريبة. |
| طريقة محاسبة حقوق الملكية | : | طريقة محاسبة حقوق الملكية كما يتم تعريفها في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ("IFRS")، أو طريقة محاسبة مماثلة وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة من الخاضع للضريبة. |
| طريقة التكلفة | : | طريقة التكلفة المحاسبية كما يتم تعريفها في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ("IFRS")، أو طريقة محاسبة مماثلة وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة من الخاضع للضريبة. |
| المحاسبية | | |



المادة (2) – تعديلات أخرى على الدخل المحاسبي لتحديد الدخل الخاضع للضريبة

لأغراض الفقرة (ط) من البند (2) من المادة (20) من قانون ضريبة الشركات، يعدل الدخل المحاسبي عند احتساب الدخل الخاضع للضريبة، وفقاً للآتي:

1. تضمين أي مكاسب أو خسائر محققة أو غير محققة معلنة في القوائم المالية وبالقدر الذي لن يُعترف فيها لاحقاً في بيان الدخل.
2. إجراء التعديلات لاستبدال أثر طريقة محاسبة حقوق الملكية، في حال تطبيقها، بأثر طريقة التكلفة المحاسبية على النحو المسموح به وفقاً للمعايير المحاسبية.
3. في حال اختيار الخاضع للضريبة الأخذ بعين الاعتبار المكاسب والخسائر على أساس التحقق وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من البند (3) من المادة (20) من قانون ضريبة الشركات، إجراء التعديلات الآتية على الأصول والالتزامات المنصوص عليها في تلك الفقرة:
 - أ. في غير حالات التحقق، استبعاد أي استهلاك أو إطفاء أو تغيير آخر على قيمة الأصل، غير الأصل المالي، وذلك بالقدر الذي يتجاوز فيه مبلغ التعديلات المتعلق بتغيير في القيمة الدفترية الصافية التكلفة الأصلية للأصل.
 - ب. استبعاد أي تغيير في قيمة الالتزام أو الأصل المالي، بما في ذلك أي إطفاء، باستثناء حالات احتساب المكتسب أو الخسارة عند تحقق الالتزام أو الأصل المالي.
 - ج. عند تحقق الأصل أو الالتزام، تضمين أي مبلغ غير معترف به لغايات ضريبة الشركات بموجب الفقرتين (أ) و(ب) من هذا البند والفقرة (أ) من البند (3) من المادة (20) من قانون ضريبة الشركات، باستثناء أي مبلغ ينشأ قبل آخر معاملة استحواذ تمت دون تطبيق أي من البند (1) من المادة (26) أو البند (1) من المادة (27) من قانون ضريبة الشركات.
4. في حال اختيار الخاضع للضريبة الأخذ بعين الاعتبار المكاسب والخسائر على أساس التتحقق وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من البند (3) من المادة (20) من قانون ضريبة الشركات، إجراء التعديلات الآتية على الأصول والالتزامات المنصوص عليها في تلك الفقرة:
 - أ. في غير حالات التتحقق، استبعاد أي استهلاك أو إطفاء أو تغيير آخر على قيمة الأصل، غير الأصل المالي، وذلك بالقدر الذي يتجاوز فيه مبلغ التعديلات المتعلق بتغيير في القيمة الدفترية الصافية التكلفة الأصلية للأصل.
 - ب. استبعاد أي تغيير في قيمة الالتزام، أو الأصل المالي، بما في ذلك أي إطفاء، باستثناء حالات احتساب المكتسب أو الخسارة عند تحقق الالتزام أو الأصل المالي.
 - ج. عند تتحقق الأصل أو الالتزام، تضمين أي مبلغ غير معترف به لغايات ضريبة الشركات بموجب الفقرتين (أ) و(ب) من هذا البند والفقرة (ب) من البند (3) من المادة (20) من قانون ضريبة الشركات، باستثناء أي مبلغ ينشأ قبل آخر معاملة استحواذ تمت دون تطبيق أي من البند (1) من المادة (26) أو البند (1) من المادة (27) من قانون ضريبة الشركات.

المادة (3) – تعديلات أخرى على الدخل المحاسبي لتحديد الدخل الخاضع للضريبة فيما يتعلق بالمعاملات بين الأطراف المرتبطة

1. لأغراض الفقرة (ط) من البند (2) من المادة (20) من قانون ضريبة الشركات، ولأغراض الفصل العاشر من قانون ضريبة الشركات، تُطبق التعديلات الآتية من المنقول إليه عند احتساب الدخل الخاضع للضريبة في حال نقل الأصل أو الالتزام بين أطراف مرتبطة:
 - أ. في حال كان مبلغ المقابل المسدد من المنقول إليه يتجاوز القيمة السوقية:
 - 1) في غير حالات التحقق، استبعاد أي استهلاك أو إطفاء أو تغيير آخر على قيمة الأصل أو الالتزام، وذلك بالقدر الذي يتعلّق مبلغ التعديلات بتغيير في القيمة بين القيمة الدفترية الصافية للأصل أو الالتزام كما هو معترف بها من المنقول إليه عند النقل والقيمة السوقية.
 - 2) عند تحقق أصل أو التزام من قبل المنقول إليه، تضمين أي مبلغ تتجاوز فيه القيمة الدفترية الصافية المستخدمة من المنقول إليه عند احتساب المكسب أو الخسارة القيمة السوقية المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (1) من هذه الفقرة.
 - ب. في حال كان مبلغ المقابل المسدد من المنقول إليه أقل من القيمة السوقية، وفي حال قام الناقل بتضمين الفرق ما بين القيمة السوقية والمقابل في دخله الخاضع للضريبة:
 - 1) في غير حالات التتحقق، استبعاد أي تغيير على قيمة الأصل أو الالتزام، وذلك بالقدر الذي يتعلّق مبلغ التعديلات بتغيير في القيمة بين القيمة السوقية للأصل أو الالتزام وقيمتها الدفترية الصافية كما هو معترف بها من المنقول إليه عند النقل.
 - 2) عند تتحقق أصل أو التزام من قبل المنقول إليه، خفض مبلغ المكسب بالفرق ما بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية الصافية عند تاريخ النقل، دون أي مبلغ صافي لم يتم تضمينه في الدخل الخاضع للضريبة بموجب الفقرة الفرعية (1) من هذه الفقرة.
2. في حال تُطبق الفقرة الفرعية (1) من الفقرة (أ) من البند (1) من هذه المادة، يجوز للمنقول إليه الاعتراف بالفائض الناشئ عن الفرق ما بين القيمة الدفترية الصافية للأصل أو التزام المنقول إليه والقيمة السوقية كتعديل عند احتساب الدخل الخاضع للضريبة.
3. في حال أصبحت القيمة الدفترية الصافية للأصل أو الالتزام المنصوص عليها في الفقرة (أ) من البند (1) من هذه المادة متساوية أو أقل من القيمة السوقية، أو في حال الاختيار بموجب أحكام البند (2) من هذه المادة بالنسبة لهذا الأصل أو الالتزام، لا تُطبق أحكام الفقرتين الفرعويتين (1) و(2) من الفقرة (أ) من البند (1) من هذه المادة على ذلك الأصل أو الالتزام.



4. في حال أصبحت القيمة الدفترية الصافية للأصل أو الالتزام المنصوص عليها في الفقرة (ب) من البند (1) من هذه المادة مساوية أو أعلى من القيمة السوقية، لا تُطبق أحكام الفقرتين الفرعيتين (1) و(2) من الفقرة (ب) من البند (1) من هذه المادة على ذلك الأصل أو الالتزام.

المادة (4) – تعديلات أخرى على الدخل المحاسبي لتحديد الدخل الخاضع للضريبة فيما يتعلق بمعاملات النقل داخل المجموعة المؤهلة

لأغراض الفقرة (ط) من البند (2) من المادة (20) من قانون ضريبة الشركات، وفي حال تم نقل أصول أو التزامات بين خاضعين للضريبة أعضاء في ذات المجموعة المؤهلة التي لا تكون مجموعة ضريبية بموجب أحكام المادة (26) من قانون ضريبة الشركات، وفي حال تطبيق أحكام البند (1) من المادة (26) من قانون ضريبة الشركات، تُطبق التعديلات الآتية عند احتساب الدخل الخاضع للضريبة للمنقول إليه:

1. في غير حالات التحقق، استبعاد أي استهلاك أو إطفاء أو تغيير آخر على قيمة الأصل والالتزام، وذلك بالقدر التي تتعلق التعديلات بمكاسب أو خسارة ناشئة عن الناقل وغير معترف بها كمكاسب أو خسارة بموجب تطبيق أحكام البند (1) من المادة (26) من قانون ضريبة الشركات.
2. عند تحقق الأصل أو الالتزام، تضمين أي مبلغ غير معترف به لغايات ضريبة الشركات بموجب البند (1) من هذه المادة والمادة (26) من قانون ضريبة الشركات، باستثناء أي مبلغ ينشأ قبل آخر معاملة استحواذ تمت دون تطبيق البند (1) من المادة (26) من قانون ضريبة الشركات.

المادة (5) – تعديلات أخرى على الدخل المحاسبي لتحديد الدخل الخاضع للضريبة فيما يتعلق بتسهيلات إعادة هيكلة الأعمال

لأغراض الفقرة (ط) من البند (2) من المادة (20) من قانون ضريبة الشركات، وفي حال تم نقل أصول أو التزامات بين خاضع للضريبة وشخص آخر يشكل نقل كامل للأعمال أو جزء مستقل منها بموجب المادة (27) من قانون ضريبة الشركات، وفي حال تطبيق أحكام البند (1) من المادة (27) من قانون ضريبة الشركات، تُطبق التعديلات الآتية عند احتساب الدخل الخاضع للضريبة للمنقول إليه:

1. في غير حالات التتحقق، استبعاد أي استهلاك أو إطفاء أو تغيير آخر على قيمة الأصل والالتزام، وذلك بالقدر التي تتعلق التعديلات بمكاسب أو خسارة ناشئة عن الناقل وغير معترف بها كمكاسب أو خسارة بموجب تطبيق أحكام البند (1) من المادة (27) من قانون ضريبة الشركات.
2. عند تحقق الأصل أو الالتزام، تضمين أي مبلغ غير معترف به لغايات ضريبة الشركات بموجب البند (1) من هذه المادة والمادة (27) من قانون ضريبة الشركات، باستثناء أي مبلغ ينشأ قبل آخر معاملة استحواذ تمت دون تطبيق البند (1) من المادة (27) من قانون ضريبة الشركات.

المادة (6) – تعديلات أخرى على الدخل المحاسبي لتحديد الدخل الخاضع للضريبة لشريك في ائتلاف مشترك لأغراض الفقرة (ط) من البند (2) من المادة (20) من قانون ضريبة الشركات، تُطبق التعديلات الآتية بالنسبة للخاضع للضريبة الذي يكون شريكاً في ائتلاف مشترك في حال الموافقة على الطلب بموجب أحكام البند (8) من المادة (16) من قانون ضريبة الشركات:

1. استبعاد من الدخل الخاضع للضريبة للشريك أي دخل أو خسارة معترف بها كدخل خاضع للضريبة للائلاف المشترك.
2. استبعاد أي مكاسب أو خسائر ناشئة عن نقل أو بيع أو أي تصرف آخر لحصة الخاضع للضريبة في الائلاف المشترك، أو جزء منها، شريطة أن تستوفي الحصة جميع الشروط المنصوص عليها في البند (2) من المادة (23) من قانون ضريبة الشركات.

المادة (7) – تعديلات أخرى على الخصومات

1. لأغراض الفقرة (ط) من البند (2) من المادة (20) من قانون ضريبة الشركات، وبالقدر الذي تُحدد فيه أي نفقة على أنها قابلة للخصم بموجب الفصل التاسع من قانون ضريبة الشركات عند استيفاء بعض الشروط، تكون أية نفقة لا تستوفي تلك الشروط غير قابلة للخصم.
2. لأغراض الفقرة (ط) من البند (2) من المادة (20) من قانون ضريبة الشركات، لا يجوز الخصم للاستهلاك أو الإطفاء أو لتغيير آخر مرتبط بالنفقات المرسملة، في حال لم تكن تلك النفقات قابلة للخصم فيما لو كانت نفقات غير رأسمالية بطبعتها.
3. لأغراض الفقرة (ط) من البند (2) من المادة (20) من قانون ضريبة الشركات، إن النفقات الرأسمالية بطبعتها التي لم يتم خصمها لأغراض احتساب الدخل الخاضع للضريبة، غير تلك المنصوص عليها في البند (2) من هذه المادة، تكون قابلة للخصم عند احتساب المكاسب أو الخسائر عند تحقق الأصل أو الالتزام. لغايات هذه المادة، إن النفقات الرأسمالية بطبعتها هي تلك التي تُعامل كذلك بموجب المعايير المحاسبية المطبقة من الخاضع للضريبة.

المادة (8) – شروط اختيار استخدام أساس التحقق

1. لأغراض البند (3) من المادة (20) من قانون ضريبة الشركات، يجوز للخاضع للضريبة الذي يُعد قوائمه المالية وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي أن يختار الاعتراف بالمكاسب والخسائر على أساس التتحقق، مع مراعاة أحكام البند (2) من هذه المادة.
2. يجوز للمصارف ومقدمي خدمة التأمين الخاضعين للضريبة الذين يُعدون قوائمهم المالية وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي أن يختاروا الاعتراف بالمكاسب والخسائر فقط على أساس التتحقق وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من البند (3) من المادة (20).



3. لغایات البندين (1) و(2) من هذه المادة، يتم قرار الاختيار، أو عدم الاختيار، من قبل الخاضع للضريبة خلال أول فترة ضريبية ويُعد غير قابل للرجوع، إلا في حالات استثنائية وبناءً على موافقة الهيئة.

المادة (9) – تحقق الأصول أو الالتزامات

1. لغایات هذا القرار، لا تُعتبر معاملات نقل الأصول أو الالتزامات الآتية كتحقق للأصول أو الالتزامات:
 - أ. نقل أصول أو التزامات بين خاضعين للضريبة أعضاء في ذات المجموعة المؤهلة التي لا تكون مجموعة ضريبية بموجب أحكام المادة (26) من قانون ضريبة الشركات، في حال تطبيق البند (1) من المادة (26) من قانون ضريبة الشركات.
 - ب. نقل أصول أو التزامات بين خاضع للضريبة وشخص آخر يشكل نقل كامل الأعمال أو جزء مستقل منها بموجب المادة (27) من قانون ضريبة الشركات، في حال تطبيق البند (1) من المادة (27) من قانون ضريبة الشركات.
2. لغایات هذا القرار، يشمل تتحقق الأصل أو الالتزام، دون الحصر، أي من الآتي:
 - أ. البيع والتصرف والنقل، غير النقل المنصوص عليه في البند (1) من هذه المادة، والتسوية وفقد كامل قيمة الأصل وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة من الخاضع للضريبة.
 - ب. التسوية والتوزيع والنقل، غير النقل المنصوص عليه في البند (1) من هذه المادة، وإسقاط الالتزام وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة من الخاضع للضريبة.

المادة (10) – نشر القرار والعمل به

يُنشر هذا القرار ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.